

**التوصيات المتعلقة بالسياسات الصادرة عن
الاجتماع الثالث عشر
لمجموعة عمل الكومسيك المعنية بالسياحة**

عقدت مجموعة عمل الكومسيك المعنية بالسياحة (TWG) اجتماعها الثالث عشر في 13 سبتمبر/أيلول 2019 في أنقرة بتركيا تحت عنوان "استراتيجيات إدارة المقاصد السياحية المستدامة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي". وقامت مجموعة العمل المعنية بالسياحة خلال الاجتماع بعقد مداوالات حول استراتيجيات إدارة المقاصد السياحية المستدامة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في القطاع السياحي. وتوصل المشاركون بناءً على تلك المداوالات إلى بعض التوصيات المتعلقة بالسياسات.

التوصية الأولى المتعلقة بالسياسات. تطوير التمثيل العادل للمشاركة المجتمعية من خلال تقديم برامج تدريب للموارد البشرية وبناء القدرات وبرامج الاعتماد، وتعزيز سلسلة القيمة المحلية، ودمج الإنتاج المحلي في المشتريات وتقليل التسرب إلى الحد الأدنى، وتشجيع ريادة الأعمال المحلية في السياحة، وإجراء حملات إعلامية، كذلك زيادة الوعي السياحي حول السياحة المستدامة.

الأساس المنطقي:

حينما يتم تأسيس ثقافة السياحة في المقصد، فمن المحتمل أن يُشارك السكان المحليون أكثر في عمليات صناعة القرار وحيث أنهم المالكون الحقيقيون للمقصد، فمن المرجح أن يقوموا بحمايتها. على سبيل المثال، عندما يقوم الأجانب بالاستحواذ على الاستثمارات السياحية ممن يوظفون الأجانب ويستوردون المدخلات والمواد الخام، فسيتم عزل السكان المحليين عن المقصد والموارد. وبالتالي، يجب تشجيع المشاركة المحلية في كل قناة مُمكنة وتيسيرها مع الاستمرار في تحسين الفوائد المباشرة وغير المباشرة وسلسلة القيمة للسكان المحليين. وتشمل هذه الأدوات النسبة المئوية لقواعد التوظيف المحلية، والحضانة، والتسهيلات الائتمانية، ودعم رواد الأعمال المحليين المحتملين، ودمج المنتجات المحلية في سلسلة التوريد السياحي، وتعزيز ثقافة السياحة المستدامة مع تقليل التسريبات من الاقتصاد المحلي إلى الحد الأدنى.

التوصية الثانية المتعلقة بالسياسات. تحديد مؤشرات الأداء الرئيسية لتنمية السياحة المستدامة على أساس المعايير الدولية واتفاقية تغير المناخ لرصد أداء كل بلد مقابل مجموعة من المؤشرات المحددة سلفاً مع تشجيع الإجراءات العلاجية عندما لا تتحقق الأهداف.

الأساس المنطقي:

إن أحد أهم العوامل لتحقيق نتائج مستدامة على مستوى المقصد هو المراقبة الفعالة والمستقلة للممارسات الحالية في الواقع. ونظرًا لأن الجهات ستختلف بصورة كبيرة، حيث إنه من الهام تطوير بروتوكولات المراقبة بطرق محددة للسياق وذات مغزى محلي. يتعين على كل دولة عضواً تحديد موقفها فيما يتعلق بمناخها السياحي العام، استناداً إلى مكان تواجدها في نماذج

دورة حياة المقصد، وما هي مواردها السياحية، وما ميزانية السياحة الإجمالية التي تستند إليها القائمة المقترحة لمؤشرات الأداء الرئيسية (KPI). يتضمن ذلك عملية مستمرة للحصول على بيانات صالحة وموثوقة عبر هذه القطاعات بطرق من الناحية المثالية تؤدي إلى مقارنات عبر البلاد.

التوصية الثالثة المتعلقة بالسياسات. تحديد الموارد الملموسة وغير الملموسة الحالية والمحتملة للسياحة من خلال الأخذ في الاعتبار قدرة استيعاب المقاصد وحمايتها طويلة الأجل والبقاء مع اجتناب الاعتماد على السياحة.

الأساس المنطقي:

تشتمل المقاصد على عوامل جذب طبيعية وثقافية مختلفة بمستويات مختلفة من القابلية للتأثر بأنواع وأحجام مختلفة من النشاط السياحي. فيجب تحديد الموارد الحالية والمحتملة للمقاصد، والقضاء على التهديدات، وإدارة التعرض للنشاط السياحي. ويجب أن يقتصر تخصيصها على قدرتها على التعامل مع حجم السياحة. ولا ينطبق هذا فقط على الموارد الطبيعية والأنواع ولكن أيضاً على الموارد الثقافية مثل نمط الحياة للسكان المحليين. يُمثل التأثير السياحي تحدي هام للعديد من المقاصد السياحية. هنالك مخاوف بشأن استهلاك الطاقة واستنزاف الموارد وإدارة النفايات وتأثيرات السياحة على الحياة البرية والاحتباس الحراري. وفي هذا الصدد، سيتم معالجة القدرات الاستيعابية والتراخيص الخضراء والتشريعات في منطقة منظمة التعاون الإسلامي لخلق سياحة أكثر مسؤولية بيئياً.

التوصية الرابعة المتعلقة بالسياسة: قد يتم إدخال الآليات المطلوبة (مثل المساهمة التطوعية وضريبة السائح والرسوم البيئية) لتمويل أنشطة الاستدامة التي تهدف إلى حماية والحفاظ على نوعية الحياة المحلية وتقليل التكاليف المرتبطة بالسياحة.

الأساس المنطقي:

يجب تعويض الآثار الجانبية السلبية للسياحة من قبل الجهات الفاعلة المسؤولة أو المستفيدة منها. ونظراً لأن الأنشطة السياحية المختلفة تخلق ضغوطاً على نوعية الحياة المحلية، فينبغي دفع تكاليف استخدام الموارد التي تعود عادةً للسكان المحليين واستخدامها، في حين يجب تعزيز فوائد السياحة تجاه السكان المحليين. يمكن تقديم ضرائب السائح، ورسوم الهبوط، ورسوم الدخول إلى المواقع، وضرائب النفايات وما إلى ذلك للحصول على الموارد المالية اللازمة للاستثمار في الاستدامة وتصحيح العواقب السلبية.

التوصية الخامسة المتعلقة بالسياسة: ضمان التخطيط والتسويق الفعال للمقصد بطريقة تُلبي العرض والطلب على المستوى الأمثل والتنوع.

الأساس المنطقي:

تتضمن السياحة الجماعية أعدادًا كبيرة من السياح ممن لديهم قدرة إنفاق منخفضة نسبيًا. فوفقًا للإحصاءات السياحية، بأنه على الرغم من تزايد عدد السياح، إلا أن إنفاقهم لم يرتفع بالصورة المطلوبة. يبلغ الإنفاق الحالي في منظمة التعاون الإسلامي حوالي 750 دولار أمريكي لكل سائح وهو أقل بكثير من المتوسط العالمي. لذلك، تحتاج أنشطة تطوير وتسويق المنتجات إلى استهداف أسواق أقل حساسية للأسعار. لدى منظمة التعاون الإسلامي العديد من المنتجات السياحية المحتملة والتي يمكنها جذب أسواق متنوعة من خلال عملية التخطيط والتسويق الفعالة.

الأدوات اللازمة لتنفيذ التوصيات المتعلقة بالسياسات:

– **مجموعة عمل الكومسيك المعنية بالسياحة:** توصي مجموعة العمل في اجتماعاتها اللاحقة بتوضيح مجالات السياسات المذكورة أعلاه بمزيد من التفصيل.

– **تمويل مشروعات الكومسيك:** في إطار تمويل مشروعات الكومسيك، يدعو مكتب تنسيق الكومسيك لإجراء مشروعات سنوية. ومن خلال آلية تمويل مشروعات الكومسيك، يمكن للدول الأعضاء المشاركة في فرق العمل أن تقوم بتقديم مشروعات تعاون متعددة الأطراف ليتم تمويلها من خلال منح مقدمة من مكتب تنسيق الكومسيك. وبالنسبة للمجالات الخاصة بالسياسات المذكورة أعلاه، يمكن للدول الأعضاء الاستفادة من آلية تمويل مشروعات الكومسيك، ولمكتب تنسيق الكومسيك أن يقوم بتمويل المشروعات التي اجتازت التصفيات في هذا الصدد. قد تشمل هذه المشروعات تنظيم الندوات والبرامج التدريبية والزيارات الدراسية وتبادل الخبراء وعقد ورش العمل وإعداد الدراسات التحليلية وتقييم الاحتياجات والمواد/الوثائق التدريبية.

– **منتدى السياحة بالقطاع الخاص لمنظمة التعاون الإسلامي / الكومسيك:** وفي أثناء اجتماعات منتدى السياحة بالقطاع الخاص لمنظمة التعاون الإسلامي / الكومسيك، قد يوضح المنتدى بالتفصيل مجالات السياسة العامة المذكورة أعلاه والمجالات الفرعية من منظور القطاع الخاص.